

العدد ٦١

عصم

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة

المنعقد في فندق الشيرتوتون بدمشق قاعة أمية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠م

(الجلسة الأولى)

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مساهمي البنك، والمنشورة في النشرة الإلكترونية للصحيفتين اليومييتين وعلى مرتين كالتالي: صحيفة الثورة العدد رقم ٥٧١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ وصحيفة الوطن العدد رقم ٣٧٢٩ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ ، وصحيفة الثورة العدد رقم ٥٧٢ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ وصحيفة الوطن العدد رقم ٣٧٣٠ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ وذلك على مواقعهما الإلكترونية.

ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وأحكام المادة ٣٢ وما بعدها من النظام الأساسي لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة انعقدت في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٠/٥/٢٠٢٢ من شهر أيار من العام ٢٠٢٢ الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الشيرتوتون بدمشق / قاعة أمية.

وبعد أن تم تسجيل أسماء المساهمين الحاضرين في سجل الحضور وعدد الأسهم والأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، وتم التوقيع على السجل من قبل المساهمين.

ترأس جلسة اجتماع الهيئة العامة السيد تيسير الزعبي رئيس مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٢/٥/٣/٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩م.

قام رئيس الجلسة بتعيين المحامية نور المغربي كاتباً للجلسة.

وتعيين السيد محمد حملي رسلان وطلعت خليل، مراقبي تصويت وجمع الأصوات وفرزها (وفقاً لنص المادة ١٨٢ من قانون الشركات).



٢٠٢٢



صورة طبق الأصل

١ | ٢٠٢٢/٥/٣٠

وقد حضر الجلسة كل من السادة:

١- السيد زين صافي، والسيد هيثم الحسين مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك بموجب كتاب التكاليف رقم ٧٥٤٥/١٢/١/٢٦٤١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢

٢- السيدة عبير أسعد والسيدة لى شيخو والأنسة رويدة علي مندوبي مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكاليف رقم ١٦/٢٤٥٠/ص تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢

٣- السيدة سوزان شحادة ، والسيدة مانيا بريك مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكاليف رقم ٥٢٢/ص-إ.م تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٥

وبعد الاطلاع على سجل الحضور تبين أن النصاب القانوني للهيئة في جلسته الأولى لم يتحقق حيث أن نسبة الحضور بلغت ١٤,٢% من عدد أسهم الشركة فقط ولذلك فقد تقرر تعليق الجلسة وتحديد الساعة الحادية عشر من صباح اليوم ذاته لعقد الجلسة الثانية وفقاً للدعوة الموجهة لمساهمي شركة بنك سورية الدولي الإسلامي ونص المادة ٣٣ فقرة ٢ من النظام الأساسي للبنك.

رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

مراقبي التصويت

مندوبي الوزارة

تيسير الزعبي

نور المغربي

محمد حلمي رسلان

زين الصافي

طلعت خليل

هيثم الحسين



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة

المنعقد في فندق الشيرتون بدمشق قاعة أمية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠م

(الجلسة الثانية)

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مساهمي البنك، والمنشورة في النشرة الإلكترونية للصحيفتين اليومييتين وعلى مرتين كالتالي: صحيفة الثورة العدد رقم ٥٧١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ وصحيفة الوطن العدد رقم ٣٧٢٩ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ ، وصحيفة الثورة العدد رقم ٥٧٢ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ وصحيفة الوطن العدد رقم ٣٧٣٠ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ وذلك على موقعهما الإلكتروني

ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وأحكام المادة ٣٢ وما بعدها من النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي انعقدت في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق لـ الثلاثين من شهر أيار من العام ٢٠٢٢م الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الشيرتون بدمشق / قاعة أمية.

وبعد أن تم تسجيل أسماء المساهمين الحاضرين في سجل الحضور وعدد الأسهم والأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، وتم التوقيع على السجل من قبل المساهمين.

ترأس جلسة اجتماع الهيئة العامة السيد تيسير الزعبي رئيس مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٢/٥/٣/٥ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩

وقد قام رئيس الجلسة بتعيين المحامية نور المغربي كاتباً للجلسة.

وتعيين السيد محمد حمي رسلان وطلعت خليل مراقبي تصويت وجمع الأصوات وفرزها (وفقاً لأحكام المادة ١٨٢ من قانون الشركات).

وقد حضر الجلسة كل من السادة:

٣ | ٢٠٢٢/٥/٣٠ محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الموافق لـ



١- السيد زين صافي، والسيد هيثم الحسين مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك بموجب كتاب التكاليف رقم ٧٥٤٥/١٢/١/٢٦٤١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢

٢- السيدة عبير أسعد والسيدة لمى شيخو والأنسة رويدة علي مندوبي مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكاليف رقم ١٦/٢٤٥٠/ص تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢

٣- السيدة سوزان شحادة ، والسيدة مانيا بريك مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكاليف رقم ٥٢٢/ص-١٥ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٥

وبعد الاطلاع على سجل الحضور وحيث أن النصاب القانوني للحضور في الهيئة العامة العادية (في الجلسة الثانية) يكون بمن حضر مهما كانت عدد الأسهم الممثلة بحسب المادة (١٦٦ فقرة ٢) من قانون الشركات، فقد تم عقد الجلسة الثانية بنصاب الحضور، وقد بلغ عدد الأسهم الحاضرة ١٥,١% من أسهم الشركة.

كما حضر من أعضاء مجلس الإدارة السادة:

السيد باسم زيتون/ نائب رئيس مجلس الإدارة.

السيد مأمون دركللي / عضو مجلس الإدارة

السيد نبيل وليد الياس / عضو مجلس الإدارة.

السيد قاسم زيتون /عضو مجلس الإدارة.

السيد الدكتور غالب بياسي/عضو مجلس الإدارة.

السيد أحمد نحاس/ عضو مجلس الإدارة.

تم النشر الالكتروني في الصحف المحلية التي نشرت فيها الميزانيات وتقرير مدقق الحسابات صحيفة الثورة العدد

رقم ٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٠ وصحيفة الوطن العدد رقم ٣٧٢٨ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٠، وقد أعلن الرئيس قانونية

الجلسة لتوفر شروطها كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية

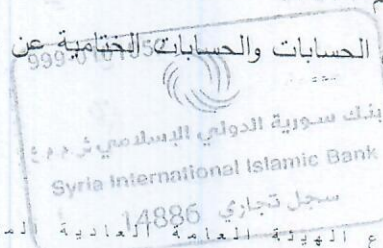
الواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها وفق ما يلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢١ وخطة العمل للسنة المالية لعام ٢٠٢٢.

٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) عن عام ٢٠٢١.

٣. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام ٢٠٢١.

٤. مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية عن عام ٢٠٢١ بما فيها تدوير



Handwritten signature and scribbles.

Handwritten signature.

Handwritten signature and scribbles.

٥. تكوين الاحتياطيات.
٦. انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة ٢٠٢٢ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
٧. تعيين كل من السادة الدكتور عبد الفتاح البزم والدكتور يوسف شنار والدكتور أنور صطوف والسيد محمد حاج باكير والدكتور محمد نجات محمد أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية لدورة جديدة مدتها ٣ سنوات و تفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم وتجديد تدريب السيد مازن باكير لمدة عام.
٨. تحديد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢١ وذلك بناء على تتسيب مجلس الإدارة.
٩. تحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو خلال عام ٢٠٢٢ ولحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠٢٣، وذلك بناء على تتسيب مجلس الإدارة.
١٠. تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الإجارة المنتهية بالتملك أو أية عقارات مملوكة للبنك والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات.
١١. إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢١ وخطة العمل للسنة المالية لعام ٢٠٢٢.

تلا رئيس مجلس الإدارة تقرير المجلس عن عام ٢٠٢١ الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

١- نبذة عن نتائج أعمال البنك الرقمية والنوعية للسنة المالية المنتهية لعام ٢٠٢١ والتي بينت صحة وسلامة سياسات واستراتيجيات وخطط العمل الحكيمة التي تم تطبيقها في ظل الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي حيث ساهمت في استمرار ريادة البنك على عدة أصعدة ورغم الأزمة.

٢- موجز خطة العمل لعام ٢٠٢٢ التي تضمنت أبرز التوجهات والأهداف العامة والمؤشرات المالية الرئيسية.

٣- كما تضمن التقرير السنوي القوائم والحسابات الختامية (الميزانية) وبيانات الدخل لعام ٢٠٢١، ومختلف القوائم المالية والإيضاحات حولها، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية كما هي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

ثانياً: سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) عن عام ٢٠٢١.

تلا مدقق الحسابات تقريره عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) وتم تقديم عرض عن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:



قيام مدقق الحسابات بتدقيق القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية لعرض التقارير المالية، ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

حيث تم تدقيق قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١، وقد أوضح التقرير أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية بما فيه المركز المالي للبنك وأدائه المالي وتدفقاته النقدية، وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما أوضح التقرير بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبة منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية الواردة في التقرير متفقة معها، وأنه تم التعاون من قبل البنك في تقديم جميع المعلومات والبيانات والوثائق التي طلبها في سبيل القيام بمهمته. وقد أوصى مدقق الحسابات في تقريره من المساهمين المصادقة على هذه القوائم.

ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام ٢٠٢١.

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك لعام ٢٠٢١ حيث أوضحت الهيئة حجم العمل المبذول لها للتأكد من أن بنك سورية الدولي الإسلامي ملتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. فقد اجتمعت هذه الهيئة خلال عام ٢٠٢١ ستة اجتماعات دورية واجتماع استثنائي، واطلعت من خلالها على أعمال البنك، وقامت بالإجابة على كافة الاستفسارات الواردة من الإدارة التنفيذية والتي تتعلق بالمنتجات الجديدة أو السياسات والإجراءات للتأكد من أن الإدارة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. كما قامت بمراقبة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك من تاريخ ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١، بالإضافة إلى تنفيذ المراقبة عن طريق العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية والتي اشتملت على تدقيق وفحص التوثيق والإجراءات المتبعة في البنك على أساس العينة واختبار كل نوع من أنواع العمليات، وصولاً لإقرار الصيغ التمويلية المطبقة والمنتجات الجديدة في البنك، وأكدت الهيئة الشرعية أن البنك ملتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الحوكمة والامتثال.

وأوضح التقرير بأن معظم العمليات والعقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية والتي اطلعت عليها الهيئة تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار والودائع الاستثمارية والمساهمين يتفق مع الأساس الذي اعتمده هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة

6 | ٢٠٢٢/٥/٣٠
محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الموافق لـ
بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank
سجل تجاري 14886



الإسلامية، كما أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة قد تم تجنبها وصرفها في أوجه الخيرات وتم الحصول على تأكيدات من البنك بصرفها في أغراض خيرية وذلك حسب توجيهات وإشراف هيئة الرقابة الشرعية على ذلك.

وبما أن إدارة البنك غير مخولة بإخراج زكاة أمواله مباشرة فإن إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين، حيث بلغت زكاة السهم بغرض الاقتناء حسب ميزانية ٢٠٢١/١٢/٣١:

- ٢٠,٥٧٢٩ ل.س (حول قمري).

- ٢١,٢٠٦٥ ل.س (حول شمسي).

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية عن عام ٢٠٢١ بما فيها تدوير جزء من الأرباح.

أ- ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مجلس الإدارة وقد تناول النقاش نتائج أعمال البنك المالية والإنجازات النوعية التي طالت مختلف الأنشطة الرئيسية للبنك وأعماله المصرفية والاستثمارية والمالية المرسومة.

ب- ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية وقد تناول النقاش والحوار أبرز النتائج المالية الواردة في القوائم المالية الختامية ومن أبرزها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

ونقل السيد رئيس الجلسة الكلام للسادة المساهمين الحاضرين لتقديم مداخلاتهم والذين وجه بعضهم تساؤلات وفق الآتي:

تفضل المساهم السيد عمر الحسيني بشكر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومدقق الحسابات والإدارة التنفيذية و الكوادر البشرية، وطرح موضوع توزيع الأرباح وكيف أن تعسف الشريك الاستراتيجي أدى إلى عدم إمكانية توزيع أرباح إضافة لقرارات المصرف المركزي بالتوجيه بعدم توزيع الأرباح النقدية بحيث أنه لا بد من إيجاد الحلول إما بقيام الشريك الاستراتيجي ببيع أسهمه لمساهمين محليين أو مساعدة الجهات الوصائية وخاصة مصرف سورية المركزي لزيادة رؤوس أموال البنوك الإسلامية بما فيها بنك سورية الدولي الإسلامي ليتلاءم مع محفظة البنك الكبيرة، أو إقامة دعوى قضائية ومطالبة الشريك الاستراتيجي بالتعويض عن الضرر اللاحق كما أشار إلى أمر تجميد الشريك الاستراتيجي لأموال مما استدعى تشكيل مخصصات كبيرة، كما أن تعسفهم يؤثر على صغار



الدكتور وليد الأحمر استعرض مؤشرات نتائج البنك كأكبر بنك سوري من حيث عدد المساهمين حوالي ١٣ الف مساهم إلا انه وللأسف كل تلك الجهود والنتائج والانجازات لم تنعكس على هؤلاء المساهمين منذ ٤ سنوات بسبب عدم توزيع الأرباح وهذا ما الحق ظلماً وضرراً كبيرين وبسعر السهم كذلك وللأسف وأنا احد المساهمين الذي كان على تواصل دائم مع الادارة التنفيذية خلال السنتين الماضيتين لإيجاد حل مرضٍ لهذه المشكلة وإدارة البنك سواء مجلس الادارة كرئيس ونائب وسواء الرئيس التنفيذي لم يقصروا بالمحاولة والتواصل مع مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولكن للأسف حتى الان لم نجد مخرج لهذا الموضوع المعقد بسبب رئيسي يعقد المسألة وهي تعسف الشريك الاستراتيجي في استعمال حقه كمساهم رئيسي وعدم استجابته للحضور أو توكيل احد للحضور بالنيابة عنه اضافة لحجزه وتجميده أموال للبنك لديه وهذا ما عقد الامور والحق ضرراً كبيراً بالبنك والمساهمين وسعر السهم

بسبب كون البنك اكبر بنك سوري من حيث عدد المساهمين واهمية دوره وحجمه ولأهمية دور المساهمين واهمية التواصل معهم بشكل دائم والاستفادة من خبراتهم المختلفة والمتنوعة وتأكيداً لاهتمام ادارة البنك بهم وأسوة بما تمارسه البنوك الحضارية والرائدة على المستوى الإقليمي والعالمي اقترح ضرورة تفعيل دور مديرية شؤون المساهمين في البنك وزيادة عدد موظفيها وتوسيع مهامها وتحديثها وإعادة هيكلة عملها بما ينسجم مع ضرورة التواصل الدائم مع المساهمين في المناسبات المختلفة وجمعهم لأكثر من مرة واطلاعهم بشكل دائم على التطورات الدائمة والاستفادة من تجارب البنوك العالمية والعربية الرائدة في هذا المجال وإذا كان هناك رغبة فأستطيع تقديم تصور او دراسة ومقترحات بهذا الشأن لذلك وفي ضوء ماتقدم وماتم مناقشته في اجتماعات الهيئة العامة في السنوات الماضية اقترح العمل على الحلول التالية للوصول الى نتيجة:

منح استثناء خاص للمصرف من نصاب جلسة الهيئة العامة الغير عادية ولمرة واحدة على الأقل إصدار تشريع او قرار بزيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف التقليدية والإسلامية في حال كان عدد المساهمين السوريين يتجاوز الخمسين بالمئة او يزيد اقترح على الادارة تشكيل خلية عمل خاصة للتواصل مع جميع المساهمين السوريين بعد تحديث كافة بياناتهم وشرح أهمية حضورهم او توكيل احد ينوب عنهم لحضور جلسة هيئة عامة غير عادية وشرح فائدة الموضوع لهم بالذات وللبنك من اجل تأمين النصاب المطلوب للجلسة الثانية واطن انه ٤٠% وانا كمساهم على استعداد للمساعدة في خلية العمل هذه للوصول الى نتيجة مرضية



السماح للمصرف بزيادة رأس ماله عن طريق الاكتتاب ومنح حق الافضلية للمساهمين لزيادة نسبة المساهمين السوريين ان تمسك الشريك الاستراتيجي بالمقاطعة والتعنت والتعسف اذا لم تتجج كل الخيارات السابقة اقترح رفع دعوى قضائية جديّة على الشريك الاستراتيجي بسبب تعسفه الشديد باستعمال حقه كمساهم رئيسي بالبنك ومقاطعته له وتجميد امواله وأحاقه الضرر الفادح ب ١٣ الف مساهم وبمصالح البنك على مدى اكثر من عشرة سنوات.

وكرر الشكر وأثنى على انجازات البنك باعتباره مؤسسة مالية ضخمة ودعمه للمشاريع الاجتماعية ومشاريع رواد الأعمال، وطرح أيضاً مشكلة الشريك الاستراتيجي وما أحقه الشريك الاستراتيجي من ضرر للبنك (تجميد أموال- وعجز البنك عن عقد هيئة عامة غير عادية بسبب عدم توفر النصاب وتوزيع اسهم مجانية- انعكاس لك على سعر السهم) وإن كان من إيجابيات الموضوع أن البنك قد اعتمد على المؤسسة والخبرات فيها وطور من نفسه وقد الدكتور المقترحات التالية:

- ١- منح استثناء من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إن أمكن من نصاب الهيئة العامة غير العادية للتمكن من رفع رأسمال البنك ولو لمرة واحدة.
 - ٢- اصدار تشريع بزيادة الحد الأدنى للبنوك عامة والاسلامية خاصة من قبل مصرف سورية المركزي.
 - ٣- تشكيل خلية عمل خاصة للتواصل مع جميع المساهمين الذين يشكلون نسبة ٥٢% عبر إرسال رسالة أو التواصل معهم بضرورة الحضور أو توكيل من ينوب عنهم لعقد هيئة عامة غير عادية.
 - ٤- السماح للمصرف بزيادة رأسماله عن طريق الاكتتاب النقدي العام وإعطاء المساهمين الامتياز بالاكتتاب
 - ٥- رفع دعوى قضائية على الشريك الاستراتيجي بنك قطر الدولي الاسلامي والمطالبة بالتعويض.
- كما تقدم بمقترح تفعيل إدارة شؤون المساهمين وزيادة عدد موظفيها بما يسهم بتسهيل التواصل مع المساهمين وإطلاعهم على آخر التطورات.

تفضل المساهم السيد خليل الخشة بعرض مؤشرات البنك الربحية وتوجه بالشكر للبنك وإدارته التنفيذية وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية التي استبعدت أي ربح مشكوك فيه وقدمته للجمعيات الخيرية بكل أنحاء سورية وتطرق لأمر سعر أسهم البنك وتوزيع أسهم مجانية أو توزيع ربح نقدي ومساواتهم مع توزيعات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. تقدم السيد ربحي الأحمر بمداخلة واقترح التوسع بالاقراض لتشغيل رؤوس الأموال بكافة المجالات العقارية والزراعية والصناعية والطاقة البديلة وإنشاء شركات متخصصة في هذه المجالات بحيث يكون البنك رافعة من روافع الاقتصاد السوري كما أشار إلى ضرورة التركيز على عائلات الشهداء والطلبة المتفوقين.

المحامي غسان صابوني كرر الشكر لإدار البنك ثم استفسر عن العقوبات المفروضة عن البنك والمراحل القانونية التي وصلت إليها الدعاوى الخاصة برفعها وأشار إلى أن الاجراءات الادارية أمام المصرف المركزي هي الحل لحل موضوع تعسف الشريك الاستراتيجي كون الاجراءات القضائية تحتاج إلى جهد ومال ووقت. وأكد على هذا المهندس عزت محيسن الذي أشار إلى ضرورة الاستثمار بالطاقة المستدامة ونوه إلى أن زيادة عدد أعضاء الهيئة الشرعية بقرار المصرف المركزي بات مبالغ فيه.

السيد سالم رستم عرض مقترح إنشاء شركة تطوير عقاري من الأرباح المدورة إن أمكن وتوزيع أرباحها على المساهمين.

تفضل السيد الرئيس التنفيذي بشار الست بالاجابة عن موضوع الشريك الاستراتيجي وأشار إلى أن القاعدة الكبيرة لمساهمي البنك كبيرة وأن البنك متفان في خدمة المساهمين، وأن عدم التوزيع النقدي لمساهمين جاء بقرار حكيم من مصرف سورية المركزي، كما أوضح أن البنك لم يوفر أي جهد لدى الجهات الوصائية من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتم التواصل مع المصرف المركزي لايجاد حل بخصوص تعسف الشريك الاستراتيجي وكانوا متعاونين لإيجاد حل قانوني لا يمكن نقضه من قبل الشريك الاستراتيجي وأنه بالمقابل قانون الشركات يستلزم حد معين لعقد هيئة هامة غير عادية ولكن لم يتمكن البنك من ذلك نظرا لعدم الإمكانية حسب القانون بقواعده الحالية لعدم كفاية الشركاء المحليين لعقد هذه الهيئة، وأن رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الاسلامية لا يمكن إلا باستثناء، كما أشار إلى أن موضوع العقوبات المفروضة على البنك سياسي أكثر منه قانون وأن المناخ السياسي غير ملائم حالياً ويجب الموازنة بين التكلفة المالية وبين إمكانية تحقيق نتائج، ورغم الصعوبات تتم المحاولة مراراً وتكراراً للتواصل مع الشريك القطري الاستراتيجي للوصول إلى حل. وفيما يخص عدد أعضاء الهيئة الشرعية أشار الرئيس التنفيذي أنه قرار من المصرف المركزي والبنك ملزم بالتالي بزيادة عدد الأعضاء استجابة لقرار المصرف المركزي.

بالنسبة للموضوع القضائي تفضل المستشار القانوني مصعب غزال وأفاد أن رفع رأسمال البنك يستلزم تعديل القانون وأنه من الممكن رفع دعوى على الشريك الاستراتيجي تثبت تعسفه ولذلك فإن العمل جارٍ على إثبات تعسف الشريك الاستراتيجي قانوناً ودراسة إمكانية اتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة.

كما تم رفع توصية لمجلس الادارة لدراسة الإجراءات القانونية المتعلقة برفع دعوى قضائية ومدى الجدوى من هذا الإجراء.

الدكتور إياد غريب اقترح تعويض صغار المساهمين عبر إيجاد صيغة مناسبة لهذا التعويض والبحث عن مدخل قانوني يلائم ذلك كما استفسر السيد علاء كنعان عن إمكانية رفع دعوى قضائية من قبل مجلس الإدارة دون الحصول على

10

١٢٠٢٢/٥/٣٠ الموافق لـ

999-0101052
مجلس اجتماع الهيئة العامة العادية
بنك سورية الدولي الإسلامي ش.م.م.
Syria International Islamic Bank
محل تجاري 14886



قرار من الهيئة وأجاب الدكتور مصعب غزال المستشار القانوني أن ذلك ممكن وأوصت الهيئة برفع هذه الدعوى القضائية.

- القرار الأول:
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن عام (٢٠٢١)، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية للبنك كما هي في ٢٠٢١/١٢/٣١ والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود تتعلق بالإيرادات والنفقات، وكذلك تمت المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات المالية للبنك كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وكما هي معروضة على الهيئة، بما في ذلك تدوير الأرباح الصافية المتبقية بعد حجز الاحتياطيات بقيمة ٢٣,١٠١,٣٢١,٢٨٨ ل.س.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٧٨٧%) موافق

خامساً: تكوين الاحتياطيات.

بناءً على قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١م وقانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢م المادة ٩٧ منه، وعلى أحكام النظام الأساسي لشركة بنك سورية الدولي الاسلامي فقد قرر مجلس الإدارة بقراره رقم ٢٠٢٢/٥/٣/١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩ رفع التوصية للهيئة العامة لمساهمي البنك بتشكيل الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص من صافي الأرباح التشغيلية المتحققة للبنك لعام ٢٠٢١، وفق التالي:

تكوين احتياطي قانوني بقيمة ٤,٣٣٨,٠١٤,٣٥٦ ليرة سورية من صافي الأرباح التشغيلية المتحققة لعام ٢٠٢١م، وتكوين احتياطي خاص بقيمة ٤,٦٤٤,٤١١,١١٧ ليرة سورية من صافي الأرباح التشغيلية المتحققة لعام ٢٠٢١م.

- القرار الثاني
الموافقة على تكوين احتياطي قانوني كما ورد بمبلغ ٤,٣٣٨,٠١٤,٣٥٦ ليرة سورية
الموافقة على تكوين احتياطي خاص كما ورد بمبلغ ٤,٦٤٤,٤١١,١١٧ ليرة سورية
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩٠,٩٤٥%) موافق

سادساً: انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة ٢٠٢٢ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

تماشياً مع أحكام قانون الشركات والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونيين وقانون تأسيس المصارف الخاصة رقم ٢٨

11

مجلس اجتماع الهيئة العامة رقم ٩٩٩/٢١٩١٥٥٢ الموافق لـ ٢٠٢٢/٥/٣٠

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank
14886 تجاري



مجلس الادارة رقم ٢٠٢٢/٥/١/٨ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢ وتوصية لجنة التدقيق تقرر رفع توصية للهيئة العامة باعتماد السيد مجد محمد رباح شموط كمدقق حسابات خارجي للبنك للدورة المالية القادمة لعام ٢٠٢٢، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

- القرار الثالث:
انتخاب السيد مجد محمد رباح شموط، مدققاً لحسابات البنك للدورة المالية القادمة لعام ٢٠٢٢م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٧٥٤%) موافق

سابعاً: تعيين كل من السادة الدكتور عبد الفتاح البزم والدكتور يوسف شنار والدكتور أنور صطوف والسيد محمد حاج باكير والدكتور محمد نجدات المحمد أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية لدورة جديدة مدتها ٣ سنوات و تفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم وتجديد تدريب السيد مازن باكير لمدة عام.

تمت الموافقة من مجلس الادارة على توصية لجنة التدقيق وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت على رفع توصية للهيئة العامة للمساهمين لتعيين السادة (فضيلة الدكتور عبد الفتاح البزم والدكتور يوسف شنار والدكتور أنور صطوف والسيد محمد حاج باكير والدكتور محمد نجدات المحمد) في عضوية هيئة الرقابة الشرعية لبنك سورية الدولي الاسلامي لولاية مدتها ٣ سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة وموافقة مجلس النقد والتسليف. وتجديد تعيين السيد مازن مصطفى باكير عضواً متدرباً لدى هيئة الرقابة الشرعية اعتباراً من تاريخ الموافقة على هذا التعيين من قبل الهيئة العامة للمساهمين بعد موافقة مصرف سورية المركزي و لمدة عام واحد .

- القرار الرابع:
تعيين فضيلة الدكتور عبد الفتاح البزم والدكتور يوسف شنار والدكتور أنور صطوف والسيد محمد حاج باكير والدكتور محمد نجدات المحمد أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية لبنك سورية الدولي الاسلامي لولاية مدتها ٣ سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بـ ٢٠٢٢/٥/٣٠، وتجديد تعيين السيد مازن مصطفى باكير عضواً متدرباً ولمدة سنة وفق موافقة مصرف سورية المركزي.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٣٨٢%) موافق

ثامناً: تحديد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢١ وذلك بناءً على تنسيب مجلس الإدارة.

استناداً إلى أحكام المادة (٢١) من النظام الأساسي للبنك والمادة (١٥٦) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١، وإلى قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٢/٥/١/٨، تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢ الذي وافق على رفع توصيته إلى الهيئة العامة للمساهمين وذلك للموافقة على صرف مكافأة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الحاليين وفق ما ينص عليه قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وتعديلاته وبنود النظام الأساسي للبنك وذلك بما نسبته ٤% من الربح الصافي للبنك لعام ٢٠٢١ قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات وبدون أثر لأرباح مركز القطع البنوي وكما هو الوضع في البيانات المالية المعتمدة كما هي بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٢١ والمعروضة على الهيئة العامة العادية للمساهمين.

- القرار الخامس:

اقرار توصية مجلس الإدارة بخصوص صرف مكافأة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عام ٢٠٢١ وذلك بمبلغ ١,٨٥٧,٧٦٤,٤٤٧ ل.س، أي بما نسبته ٤% من الربح الصافي للبنك لعام ٢٠٢١ قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات وبدون أثر لأرباح مركز القطع البنوي.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩٠,٣٠٧%) موافق

تاسعاً: تحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو خلال عام ٢٠٢٢ ولحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠٢٣ وذلك بناءً على تنسيب مجلس الإدارة.

استناداً إلى أحكام المادة ٢١/ من النظام الأساسي للبنك وأحكام الفقرة ٢/ من المادة ١٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١، وإلى قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٢/٥/١/٨ والذي نصّ على رفع توصية للهيئة العامة بتحديد تعويضات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ثابت يبلغ ٥ مليون ليرة سورية لكل عضو عن كل حضور لجلسة اجتماع المجلس، وذلك اعتباراً من تاريخ انعقاد هذه الهيئة، ولغاية انعقاد الهيئة العامة القادمة للبنك في عام ٢٠٢٣.

- القرار السادس:



وافقت الهيئة العامة على توصية مجلس الإدارة بتحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو بمبلغ ثابت مقداره ٥ مليون ليرة سورية لكل جلسة وذلك اعتباراً من تاريخ انعقاد هذه الهيئة ولغاية انعقاد الهيئة العامة القادمة في عام ٢٠٢٣م.

صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩٠.٧٣٥%) موافق

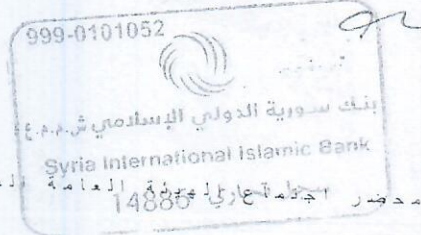
عاشراً: تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الاجارة المنتهية بالتمليك أو أية عقارات مملوكة للبنك والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات.

استناداً لأحكام الفقرة (٧) من المادة (١٦٨) من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١م، والفقرة (هـ) من المادة (٣٤) من النظام الاساسي لشركة بنك سورية الدولي الاسلامي المساهمة المغفلة العامة وحيث أنه في معرض تنفيذ معاملات نقل ملكية العقارات من اسم البنك للغير أو في معرض حضور البنك أمام القضاء لتثبيت البيع الجاري بين البنك والغير تواجه البنك مشكلة الفهم المغلوط والخط بين بيع العقارات التي تعتبر من عقارات البنك والعقارات المذكورة أعلاه وحسماً لهذا الموضوع وتسهيلاً لإجراء معاملات نقل الملكية للعملاء المتعاقدين مع البنك بعقود تمويل أو نقل العقارات لاسم البنك استيفاءً لدين المتعثرين فإن مجلس الإدارة يطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي على بيع مثل هذه العقارات.

- القرار السابع:

تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الاجارة المنتهية بالتمليك أو أية عقارات مملوكة للبنك، والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات لمدة سنة واحدة.

صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١.١٠٩%) موافق



احدى عشر: ابراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في ٢٠٢١/١٢/٣١ وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية، اقترح رئيس الجلسة ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن السنة المالية ٢٠٢١

- القرار الثامن :

أبرأت الهيئة العامة العادية ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة من أي حق أو مطلب أو دعوى تتعلق بالسنة المالية ٢٠٢١ المنعقدة بسببها هذه الهيئة ابراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بغالبية أصوات الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩٠,٩٥٩%) موافق

وقد أعلن الرئيس ختام الجلسة في تمام الساعة الثانية من ظهر يوم الاثنين الموافق لـ الثلاثين من شهر أيار لعام ٢٠٢٢م، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخته منه في سجلات الهيئات العامة لدى البنك ونسخه منه لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأرسلت نسخة لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية أصولاً.

الاثنين الموافق لـ ٢٠٢٢/٥/٣٠م.

التوقيع:

رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

مراقبي التصويت

مندوبي الوزارة

تيسير الزعبي

نور المغربي

محمد حلمي رسلان

زين الصافي

999-01010:2

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank
سجل تجاري 14886

طلعت خليل

هيثم الحسين